مئات الشركات الكويتية والسعودية تشارك في المؤتمر الاقتصادي المهم

قمة «مصر المستقبل» تخطط لجلب استثمارات بقيمة 20 مليار دولار

لم يعد يفصلنا عن المؤتمر الاقتصادي العالمي الذي تعتزم مصر إقامته في 13 مارس المقبل بمدينة شرم الشيخ، سوى أقل من شهر ونصف الشهر، فيما تتوالى تأكيدات دول مجلس التعاون الخليجي بوجه خاص على مشاركتها الموسعة في هذا المؤتمر، وتأييدها الكبير لمساندة مصر ودعم حركة الاستثمار والتنمية فيها .. وقد كشفت زيارة رئيس الوزراء المصري المهندس إبراهيم محلب، إلى الكويت أمس هذا الأسبوع بوضوح عن هذا التوجه، وعن مدى الرغبة القائمة لدى رجال الأعمال الكويتيين في زيادة حجم استثماراتهم في مصر، وهو ما عبر عنه أيضا مستثمرون من السعودية والإمارات وسائر الدول الخليجية .

زيارة محلب للكويت حققت نتائج اقتصادية مهمة

■ الاستثمارات الكويتية في مصر تبلغ 2.8 مليار دولار ومعدل التبادل التجاري زاد 32 في المئة خلال العام الماضي

■ 927 شركة كويتية تعمل في عدة قطاعات أهمها السياحة والتمويل والصناعة والعقارات

في هذا الإطار أعلن عدد من الشركات الكويتية الكبرى نيتها لضخ استثمارات جديدة في مصر، التي تسعى لتشجيع الاستثمار الأجنبي، لدفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام في أكبر اقتصاد بشمال أفريقيا يبلغ حجمه نحو 256 مليار دولار.

وعقب زيارة لرئيس الوزراء المصري، المهندس إبراهيم محلب، إلى الكويت أمس، قال رجل الأعمال الكويتي بدر الخرافي نائب رئيس مجموعة الخرافي، إن شركته تدرس إنشاء مصنع سيارات لشركة «ميتسوبيشي» اليابانية في مصر، إضافة إلى رغبة المجموعة في ضخ استثمارات بالعاصمة الإدارية الجديدة.

كما كشف الخرافي أيضا عن نية شركة «زين» الكويتية للاتصالات في الاستثمار بمصر. ويشغل الخرافي منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة «زين» للاتصالات التي تنشط في عدد من الدول العربية.

وتبلغ استثمارات مجموعة الخرافي في مصر أكثر من 38 مليار جنيه (4.75 مليار دولار) في نحو 35 مشروعا صناعيا وسياحيا، منتشرة في جميع مناطقها ومحافظاتها.

وتسعى مصر لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من خلال إصلاح قوانين الاستثمار ومؤتمر اقتصادي مزمع عقده في مارس (آذار) المقبل ينتظر أن يجلب استثمارات تتراوح ما بين 10 و20 مليار دولار، وفقا لتصريحات مسؤولين مصريين.

من جانبه، قال المهندس محلب، إن مصر تمهد حاليا الطرق لجذب مزيد من الاستثمارات المختلفة، فضلا عن سعيها لحل المشكلات العالقة منذ سنوات.

وفي ذات السياق، قال رئيس مجموعة «الشايع» الكويتية، محمد الشايع، بعد اجتماعه مع رئيس الوزراء المصري، إن مجموعته ترغب في استثمار 3 مليارات دولار في مصر، على أربع سنوات، حيث ينوي بناء مول تجاري ضخم على مساحة 120 فدانا.

وتبلغ قيمة الاستثمارات الكويتية في مصر نحو 2.8 مليار دولار، وزاد معدل التبادل التجاري بين البلدين في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي بنحو 32 في المائة في القطاع غير النفطي، وفقا لبيانات مستقاة وزارة الاستثمار المصرية. وبلغ عدد الشركات الكويتية في مصر 927 شركة تعمل في عدة قطاعات أهمها السياحة والتمويل والصناعة والعقارات.

وعلى صعيد ذي صلة، وافق الصندوق العربي الإنمائي بالكويت على منح مصر قرضا بقيمة 150 مليون دولار خلال ثلاثة أشهر لمشروع بنية تحتية في إحدى المدن المصرية.

في سياق متصل توقع الأمين العام للجمعية السعودية المصرية لرجال الأعمال، أحمد درويش، أن يصل إجمالي عدد الشركات السعودية التي تشارك في مؤتمر مصر الاقتصادي المقرر عقده الشهر المقبل، إلى نحو 150 شركة.

وأوضح في تصريحات خاصة لـ «العربية.نت» أن حجم الاستثمارات السعودية المتوقعة مرتبط بحجم وطبيعة المشروعات التي ستطرحها الحكومة المصرية على الشركات المشاركة بالمؤتمر، مؤكدا استحواذ الشركات السعودية على نصيب كبير من إجمالي المشروعات المقرر طرحها والبالغة نحو 40 مشروعا.

ولفت إلى أن الشركات السعودية تترقب الأوضاع في السوق المصري في الوقت الحالي، فيما تراقب قطاعات البنية التحتية والزراعة والصناعة والسياحة والفندقة، متوقعا أن تشهد الفترة المقبلة ضخ استثمارات سعودية كبيرة في هذه القطاعات.

وقال إن الجمعية تلقت خلال الفترة الماضية نحو 30 طلبا من شركات سعودية ترغب في الاستثمار بالقطاع الزراعي المصري، بإجمالي استثمارات متوقعة تقدر بنحو 4.5 مليار جنيه تساوي 600 مليون دولار تقريبا.

كما تلقت الجمعية نحو 10 طلبات تتعلق باستثمارات صناعية، و6 طلبات تتعلق باستثمارات في قطاع البنية التحتية، إضافة إلى العديد من الطلبات الخاصة بالاستثمار في القطاع العقاري والسياحة والفندقة.

ويوجد في السوق المصري نحو 750 شركة سعودية تعمل في القطاع الصناعي، برأسمال مصدر يتجاوز 100 مليون دولار، فيما يصل إجمالي حجم أعمال هذه الشركات إلى أكثر من مليارى جنيه.

وتوقع درويش أن يصل إجمالي عدد الشركات السعودية التي تعمل بقطاع الصناعة المصري إلى نحو ألف شركة خلال العامين المقبلين بنسبة زيادة تتجاوز نحو 30%.

وحول مشاكل المستثمرين السعوديين، قال أمين عام الجمعية السعودية المصرية لرجال الأعمال إنه تم حل نحو 80% من المشاكل المتعلقة بالتشغيل، كما تم حل نحو 50% من إجمالي المشكلات المتعلقة بالتعاقدات، ويجري في الوقت الحالي التواصل مع أعضاء الحكومة المصرية لحل جميع المشاكل المتبقية خلال الفترة المقبلة.

وكان رئيس الحكومة المصرية إبراهيم محلب قد استعرض خلال الأيام القليلة الماضية الجهود المبذولة للإعداد لمؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري «مصر المستقبل»، والمقرر عقده في مدينة شرم الشيخ بين 13 و15 مارس المقبل. وأكد محلب في مؤتمر صحافي عقده في وزارة الاستثمار «استمرار الجهود لإكمال خريطة الطريق وعقد المؤتمر في موعده»، مشيرا إلى أن «الحكومة عقدت اجتماعا مع الجانبين السعودي والإماراتي للتواصل والعمل سويا».

وأضاف: «إلى جانب التواصل مع الأشقاء العرب، هناك زيارات متبادلة مع رجال أعمال وممثلي كبرى الشركات في العالم، كما هناك زيارة مرتقبة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى مصر ستشهد لقاءات مع رجال أعمال من الجانبين». مؤكدا أن «تقارير المؤسسات المالية العالمية والبنك الدولي تعكس تحسنا في الاقتصاد المصري».

وأكد محلب أن «مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري يمثل خطوة مهمة في الإستراتيجية الاقتصادية الشاملة والمعروفة باسم مصر المستقبل، والتي ستطبقها الحكومة على المدى المتوسط، وتطمح من خلالها إلى تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، وإعادة تقديم مصر كوجهة للاستثمار الأجنبي».

وأشار إلى أن «الحكومة عبر إستراتيجيتها الجديدة تهدف إلى خفض الدين العام من خلال الإصلاحات الضريبية التي تستهدف أساسا توسيع القاعدة الضريبية وزيادة كفاءة النظام الضريبي، وترشيد الإنفاق وتطبيق عدد من الإصلاحات الخاصة بإدارة موازنة الدولة، كما يعمل البنك المركزي على القضاء على سوق الصرف الموازية وضبط العمل في سوق الصرف الأجنبي، إضافة إلى إصلاحات من شأنها القضاء على البيروقراطية وتسهيل الأعمال وتشجيع القطاع الخاص على ضخ استثماراته».

وأضاف أن «عملية الإصلاح تتضمن اتخاذ قرارات صعبة، مثل إعادة هيكلة دعم الطاقة، وإصدار تعريفة إمداد الطاقة وقوانين جديدة للتعدين والتمويل للمشاريع متناهية الصغر، إلى جانب إحراز تقدم كبير في عملية تسديد ديون الحكومة للشركات الأجنبية في قطاع الطاقة، ما يعد خطوة أساسية في بناء الثقة اللازمة لتشجيع الاستثمارات الجديدة في القطاع».

ولفت إلى أن «هذه الإجراءات انعكست إيجابا في تقارير صندوق النقد الدولي، وتصنيف مصر المعلن من قبل وكالات التصنيف الدولية». مؤكدا أن «الحكومة تسعى لتنفيذ الإصلاحات التي يتم إعدادها، بينها تعديلات جوهرية في قوانين الاستثمار، والشركات، وسوق رأس المال، وقوانين المناطق الاقتصادية الخاصة، والكهرباء، وذلك بهدف خلق مناخ أكثر جذبا للاستثمار».

وأضاف أن «المؤتمر يحمل رسائل للشعب المصري حول التزام الحكومة بإيجاد فرص عمل وإطلاق مبادرات خاصة بتنمية مهارات المواطن المصري، ورؤية لسبل مساهمة البرامج التي تطلقها قطاعات الحكومة ومشاريعها الضخمة في مخاطبة طموحات المواطن لتحسين مستواه المعيشي، إضافة إلى خطط لتحسين حياة الشرائح الأكثر فقرا في المجتمع من خلال مشاريع الإسكان والصحة والتعليم».

وشدد على أن «عقد المؤتمر ليس كافيا بحد ذاته لتحقيق التنمية التي يطمح إليها الشعب المصري، ولكنه سيمكن الحكومة من التواصل مع كبار الشخصيات المؤثرة في مجتمع الأعمال دوليا ومحليا، لتقديم صورة جديدة عن مصر، وتسليط الضوء على إستراتيجية العمل التي ستتبناها خلال السنوات المقبلة، والتي تهدف إلى وضع مصر على مسار جديد للتنمية، وتشجيع القطاع الخاص، كما سنساعد على تحسين أوضاع الشرائح الأقل حظا في المجتمع».

بدوره أوضح وزير المال السعودي إبراهيم العساف أن «المملكة العربية السعودية تمثل شريكا لمصر في هذا المؤتمر»، معربا عن ارتياحه للإعداد الممتاز حتى الآن للمؤتمر والاهتمام الكبير للتنظيم من جانب الحكومة أو القطاع الخاص. وأضاف: «مطمئنون إلى نجاح المؤتمر والحضور الكبير سواء من الجانب الرسمي أو القطاع الخاص من الدول العربية والأجنبية».

وقال وزير دولة الإماراتي رئيس المكتب التنسيقي للمشاريع التنموية الإماراتية في مصر سلطان أحمد الجابر: «كان خادم الحرمين الشريفين الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز المبادر الأول بالدعوة إلى هذا المؤتمر، وهذه المبادرة وجدت تأييدا مباشرا وفوريا من دولة الإمارات بقيادة رئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان»، موضحا أن «المؤتمر يمثل بداية لبرنامج متكامل للتنمية في مصر وخطوة مهمة ضمن جهود إعادة الاقتصاد المصري إلى مسار النمو المستدام».

بدورها أكدت وزيرة التعاون الدولي المصرية نجلاء الأهواني «تشكيل لجنة تابعة لمجلس الوزراء، برئاسة محلب، لتسوية نزاعات الاستثمار على أساس سيادة القانون وتحقيق التوازن العقدي بين أطراف العقود». وأضافت: «تساهم التسويات التي تبرم من خلال اللجنة في توفير عوائد نقدية للدولة، وفرص العمل للشباب، وتنشيط القطاعات المرتبطة بتنفيذ هذه المشاريع، وعلى رأسها قطاعي الإسكان والسياحة، كما يتم بموجبها تجنيب الدولة أخطار لجوء الشركات إلى التحكيم الدولي، وما يترتب على ذلك من غرامات مالية باهظة».

وأشارت إلى أن «اللجنة استطاعت منذ إنشائها تسوية 15 نزاعا لمشاريع تتجاوز قيمتها الاستثمارية بالايين الجنيهات، وآخرها التسوية الخاصة بشركة عمر الفطيم للتنمية العقارية حول بمشروعها في منطقة القاهرة الجديدة كايروفيست

في غضون ذلك أعلن وزير السياحة المصري هشام زعزوع، أن الوزارة وهيئة التنمية السياحة «استعدتا للقمة الاقتصادية «مصر المستقبل» المقرر عقدها في 13 آذار (مارس) المقبل، بإعداد قائمة المشاريع الاستثمارية السياحية التي ستعلن على المستثمرين خلال القمة، وهي خمسة وتقدر قيمة استثماراتها بـ5.26 بليون جنيه».

وأوضح في مؤتمر صحافي عقده أمس لعرض نتائج النشاط السياحي خلال العام الماضي، أن قطاع السياحة «سيشارك في القمة لعرض فرص الاستثمار السياحي». ولفت إلى أن «من بين المشاريع منتجعاً سياحياً في ضاحية جمشة شمال الغردقة بكلفة 1.076 بليون جنيه، إضافة إلى آخر في رأس حوالة في الساحل الشمالي الغربي بكلفة 318 مليون جنيه».

وأشار إلى أن المشاريع الثلاثة الأخرى «هي عبارة عن منتجع رياضي في جنوب مجاويش في سفاجا بكلفة 1.989 بليون جنيه، ومنتجعين سياحيين في مرسي وزر القصير ومرسي علم بكلفة 663 مليون جنيه، وفي شرم الفقيري جنوب مرسي علم بكلفة 1.215 بليون جنيه».

وأعلن أن «9.9 مليون سائح زاروا مصر خلال العام الماضي، في مقابل 9.5 مليون عام 2013، وبلغ عدد الليالي السياحية 97.3 مليون في مقابل 94.4 مليون عام ٢٠١٣. وسجلت الإيرادات 7.5 بليون دولار مقارنة بـ6 بلايين عام ٢٠١٣».

وعدد زعزوع النشاطات التي نظمتها الوزارة العام الماضي، دعما للقطاع ومنها العمل على تحسين الصورة الذهنية للسائح واستضافة 405 شخصيات إعلامية وصحافية دولية، وتنظيم ٢٣ رحلة تعريفية لـ ٢٥٦٨ فردا. كما نفذت حملات دعائية مشتركة مع منظمي الرحلات في الخارج بـ ١٥٦ حملة، وحفزت الطيران العارض».

وأكد وزير الطيران المدني المصري الطيار حسام كمال، أن وزارته «تعتزم طرح مشروع مدينة مطار القاهرة في المؤتمر الاقتصادي، ويتكون المشروع من ثلاثة قطع تبلغ مساحتها 3 ملايين متر مربع لإقامة مناطق استثمارية ذات نشاطات متنوعة خلصت إليها دراسة لشركة «إيكوم» الإنكليزية».

وأشار إلى أن «مصر للطيران» تخفض أسعار تذاكر الطيران للمشاركين في المؤتمر بنحو 25 في المئة على كل رحلاتها الدولية من أنحاء العالم، مساهمة في هذا الحدث القومي»، بقال سيتي».

على صعيد ذي صلة استقر الجنيه المصري عند 7.53 جنيه للدولار في مزاد البنك المركزي أمس (الأربعاء)، من دون تغيير وذلك للمرة الأولى منذ بدء سلسلة تخفيضات رسمية للجنيه في 18 كانون الثاني (يناير).

وعرض البنك المركزي اليوم 40 مليون دولار للبيع وباع 38.4 مليون دولار، إذ بلغ أقل سعر مقبول 7.5301 جنيه من دون تغيير عن سعر يوم الاثنين.

وفي نهاية الاسبوع الماضي، سمح البنك المركزي للبنوك بتوسيع هامش بيع وشراء الدولار إلى عشرة قروش ما دفع العملة للنزول إلى 7.59 جنيه.

وتعاني مصر نقصاً في المعروض من الدولارات مع تأثر المصادر الرئيسة للعملة الصعبة بالاضطرابات السياسية والاقتصادية المستمرة منذ إربع سنوات، فضلا عن أن كثيرا من المغتربين يفضلون إرسال أموالهم إلى البلاد عبر السوق السوداء التي يحصلون فيها على أسعار أعلى.

وبدأ البنك المركزي في 18 يناير السماح للجنيه بالانخفاض عن 7.14 جنيه للدولار للمرة الأولى في ستة أشهر، بينما تسعى مصر للتصدي للسوق السوداء وتشجيع الاستثمار.

ويأتي سماح البنك المركزي المصري بالتخفيض التدريجي لعملة البلاد قبل نحو شهرين من استضافة مصر لمؤتمر اقتصادي كبير في منتصف مارس الليل.

أحد المشاريع الكويتية في مصر

شرم الشيخ ستحتضن المؤتمر الاقتصادي العالمي في مارس المقبل

■ مسؤولون كويتيون وسعوديون: مرتاحون للإعداد الممتاز للمؤتمر والاهتمام الكبير بتنظيمه ومطمئنون إلى نجاحه

■ 750 شركة سعودية تعمل في القطاع الصناعي في السوق المصري يزيد حجم أعمالها عن مليارى جنيه

■ الجنيه المصري يتوقف عن الهبوط للمرة الأولى منذ 18 يناير الماضي

مصر تركز بشكل كبير على المشروعات السياحية لتطوير استثماراتها